

30 August 2012  
Arabic  
Original: Spanish

مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز  
في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع  
الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة  
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته  
والقضاء عليه

نيويورك، ٢٧ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## ورقة عمل مقدمة من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المتنسبة إليها

العناصر التي تشكل موقف السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول  
المتنسبة إليها بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ  
برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة  
الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

١ - نحن الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المتنسبة  
إليها، نعتز بالمساهمة التي يقدمها برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع  
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالأثر  
النوعي الذي يحدثه من أجل تقديم استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد للمشاكل الناجمة عن هذه  
الأنشطة غير المشروعة.

٢ - وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على صنع الأسلحة  
النارية والدخائر ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، وكذلك إزاء انتشارها في أيدي المدنيين،  
مما تترتب عليه في مناطق كثيرة عواقب شتى ويشكل عقبة أمام التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310812 310812 12-47722 (A)



- ٣ - وكذلك نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الصلة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جهة، والجريمة المنظمة من جهة أخرى.
- ٤ - ولذلك، فإننا نعتقد أن هذا المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يعيد تأكيد أهداف برنامج العمل وإجراء مراجعة دقيقة لتنفيذه من أجل تحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من التعزيز لكي يكون آلية تكمل الصكوك الأخرى القائمة وكذلك عمليات التفاوض الجارية لإبرام صكوك إضافية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ برنامج العمل بفعالية يتطلب وضع أهداف محددة لآليات الرصد، مع تكليف واضح بعقد اجتماعات تنبثق عنها نتائج ملموسة محسدة في وثائق ختامية تتضمن تدابير أو توصيات محددة للدول.
- ٥ - ونرى أنه من المهم مواصلة النهوض بتوطيد التعاون والمساعدة على المستوى الدولي وبناء القدرات الوطنية لأن هذه التدابير، بحكم طابعها الشامل ومتعدد الأبعاد، تشكل أدوات أساسية لتنفيذ التدابير الموصى بها في برنامج العمل تنفيذاً فعالاً.
- ٦ - وفي حين نعترف، نحن الدول الأطراف في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها، بالمساهمة التي يقدمها برنامج العمل، نود أن نكرر ما أعربنا عنه في مناسبات سابقة بأن برنامج العمل، إذ يشير إلى مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة "من جميع جوانبه"، ينبغي أن يشمل بالضرورة الذخائر والمتفجرات. ولذلك، فإننا نعتبر أن أحد التحديات المتبقية لتطبيق برنامج العمل يتمثل في معالجة هذه المسائل على نحو متكامل. وتعتبر السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن الذخائر تشكل جزءاً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يشمل المتفجرات أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجدداً أن الطابع غير الملزم لقانوننا لبرنامج العمل يشكل عائقاً أمام تنفيذه بصورة فعالة.
- ٧ - ويتيح هذا المؤتمر فرصة فريدة لإعادة تأكيد الالتزام بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في هذا الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ونكرر تأكيد الأهمية التي توليها السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها لتوسيع نطاق هذا الصك ليشمل الذخائر وإكسابه طابعاً ملزماً قانوناً.
- ٨ - ونحن ندرك أن هناك حاجة لتعزيز آليات الرصد، من قبيل تقديم التقارير الوطنية وتبادل المعلومات: إذ من شأن مثل هذه الآليات أن تسهم في تنسيق العمل وتحليل المعلومات المقدمة من كل دولة بشأن التقدم المحرز في المراقبة الداخلية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ستشكل أدوات أساسية لاتخاذ القرارات بشأن اعتماد تدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وآثاره الخطيرة.

٩ - وإلى جانب ذلك، نود استرعاء الانتباه إلى ضرورة تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والتضافر في الجهود المبذولة وزيادة فعاليتها على جميع المستويات بين الجهات المعنية، ونقر بأهمية مواصلة تعزيز التحالفات الاستراتيجية التي ينطوي عليها برنامج العمل بين الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، باعتبار أن هذه الأخيرة قد ساهمت في تنفيذ التوصيات الواردة في الصك على المستوى الوطني، كما ساهمت في توجيه الموارد المتاحة على المستوى الإقليمي والعالمي.

١٠ - ومن جملة القضايا المعلقة، نؤكد من جديد أهمية إدماج المنظور الجنساني والعمرى لدى تطبيق برنامج العمل، مع مراعاة أكثر الفئات ضعفا في المجتمع.

١١ - وبالمثل، فإننا نعتقد أن الترويج للحوار وثقافة السلام، ومنع الجريمة والتزاع، بالإضافة إلى الإدماج الاجتماعي، تشكل تدابير تكميلية ضرورية لتحقيق مزيد من التقدم في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته.

١٢ - وإننا، نحن الدول الأطراف في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها، نتفق مع تقرير الأمين العام (S/2011/255) الذي يُطلع فيه مجلس الأمن على مجموعة من المواضيع التي تتطلب اهتماما خاصا، ومنها: الاتجار والسمرة؛ ووضع علامات على الأسلحة وحفظ السجلات المتعلقة بها وتعقب مسارها؛ وإدارة المخزون؛ والعنف المسلح؛ وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، فضلا عن الاتجار بالذخائر والمشاكل المرتبطة بتخزينها وأهمية تعقب مسار الذخائر الموجودة في أماكن التزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نوافق على التوصيات النهائية الست الواردة في ذلك التقرير.

١٣ - وأخيرا، فإننا، نحن الدول الأطراف في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها، إذ نكرر التزامنا بمواصلة جهودنا لتعزيز برنامج العمل، نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى العمل الذي ما فتئ يضطلع به، منذ عام ٢٠٠١، الفريق العامل التابع للسوق المشتركة المعني بالأسلحة النارية والذخائر من أجل تبادل الخبرات الوطنية ومواءمة القوانين الوطنية وتنسيق السياسات بشأن هذه المسألة، كمثال على التعاون الإقليمي لتوفير استجابة فعالة ومتكاملة لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.